

Distr.: General
24 May 2024
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة التاسعة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الثاني

كينغستون، 15-26 تموز/يوليه 2024

البند 8 من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة

بالتعدين في قاع البحار العميقة والمسائل ذات الصلة

القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدها الدول المُزكية وغيرها من أعضاء السلطة الدولية لقاع البحار فيما يتعلق بالأنشطة داخل المنطقة والمسائل ذات الصلة

تقرير الأمين العام

1 - هذا التقرير مقدّم عملاً بمقرر المجلس الذي اتخذته في الدورة السابعة عشرة للسلطة، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يُعد تقريراً عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدها الدول المُزكية وغيرها من أعضاء السلطة فيما يتعلق بالأنشطة داخل المنطقة، ودعا فيه الدول المُزكية وغيرها من أعضاء السلطة إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتزويد أمانة السلطة بمعلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو بنصوص هذه القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية (ISBA/17/C/20، الفقرة 3)، وكذلك عملاً بمقرره اللاحق القاضي بجعل هذه المسألة بنداً دائماً في جدول أعماله (انظر ISBA/18/C/8 و ISBA/18/C/8/Add.1).

2 - ويشار أيضاً إلى أن الجمعية قد دعت في الدورة الثالثة والعشرين المعقودة في عام 2017، ضمن مقررها بشأن التقرير النهائي عن المراجعة الدورية الأولى للنظام الدولي للمنطقة عملاً بالمادة 154 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الدول المُزكية إلى أن تراجع، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، تشريعاتها الوطنية بشأن ممارسة الرقابة على أنشطة الكيانات التي منحها الترخيص، وذلك استناداً إلى فتوى غرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار (ISBA/23/A/13، الجزء باء).



3 - وفي مذكرة شفوية مؤرخة 16 شباط/فبراير 2024، دعت الأمانة الدول المُركبة وغيرها من أعضاء السلطة إلى أن يقدموا إلى الأمانة نصوص القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو معلومات ذات صلة بها، وأن يبينوا ما إذا كانوا في طور مراجعتها أو لديهم سياسات ذات صلة بالموضوع تروم سن تشريعات بهذا الشأن. وحتى 20 أيار/مايو 2024، كانت نصوص من هذا القبيل قد وردت من المملكة العربية السعودية.

4 - وحتى أيار/مايو 2024، كانت قاعدة بيانات السلطة المتاحة على الإنترنت تتضمن معلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة، أو نصوص هذه التشريعات، الواردة من الدول التسع والثلاثين التالية: الاتحاد الروسي، وإكوادور، وألمانيا، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنن، وتشيكيا، وتوفالو، وتونغا، والجبل الأسود، وجزر كوك، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وزامبيا، وسنغافورة، والسودان، والصين، وعمان، وغيانا، وفرنسا، وفيجي، وكوبا، وكيريباس، وكينيا، ومصر، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، ونيجيريا، ونيوزيلندا، ونيوي، والهند، وهولندا (مملكة)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. كما تتضمن القاعدة معلومات وردت من جماعة المحيط الهادئ. وبها أيضا المزيد من المعلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ونصوصها المقدمة من الدول الأعضاء والدول ذات مركز المراقب في السلطة، المذكورة أعلاه⁽¹⁾. وسيستمر تحديث قاعدة البيانات عند تلقي معلومات جديدة. وتتوفر بها أيضا دراسة مقارنة عن التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميقة⁽²⁾.

5 - والمجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

(1) انظر: <https://www.isa.org.jm/national-legislation-database>

(2) انظر: www.isa.org.jm/wp-content/uploads/2022/04/Comparative_Study_NL.pdf